



## التنظير ومنهج البحث في الدرس النحوي

Theory and the method of research in the grammar lesson

د. جمال سنوسي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)

*d.senouci@univ-chlef.dz*

\*\*\*\*\*

تاريخ النشر: 2021/06/18

تاريخ القبول: 2021/06/01

تاريخ الإيداع: 2021/05/15

ملخص:

يعتبر علم النحو والتنظير لدرسه من المسائل الخلافية بين النحويين واللغويين، بل بين النحويين أنفسهم، لما حمله بعضهم على بعض من الزلات والمغالط والسقطات النحوية، فهذا العلم وإن ولد ولادة طبيعية في موطن اللغة إلا أن ظهور المدارس النحوية قد شعب طرقه ومسائله ودرسه، وأصبح التنظير ومنهج البحث فيه عند النحويين يخضع لاعتبارات كثيرة أوقعته في أزمة منهجية خانقة وهو ما تسعى هذه الدراسة للبحث فيه انطلاقاً من أزمة التنظير ومنهج البحث في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: علم النحو؛ التنظير؛ منهج البحث؛ الخلاف النحوي؛ المدارس النحوية.

Abstract:

Grammar and theorem of his study were considered controversial issues between grammarians and linguists, and even among grammarians themselves, because some of them carried some of the slips, fallacies and grammatical hiccups. Although it was born naturally in the language, the emergence of grammar schools has made its ways, issues and studies, and the theory and research approach of grammarians have become subject to many considerations that have plunged it into a stifling systemic crisis, which this study seeks to research based on the crisis of endoscopy and the research approach to grammar .

Keywords: Grammar; endoscopy; research curriculum; grammatical contention; grammar schools.

مقدمة:

إذا كانت مسألة البحث في الدرس اللغوي العربي مسألة حساسة أثارت كثيراً من التساؤلات حول منهج البحث في اللغة على اعتباره منهجاً قام على أطر علمية تتبّعه اللغويون في جمع مصادر اللغة من بيئاتها يوم دعت الحاجة لذلك، فإن مسألة التنظير ومنهج البحث النحوي عند المدارس النحوية أسأل كثيراً من الحبر نتيجة تلك التناقضات بين النحويين واللغويين من جهة، وبين النحويين أنفسهم من جهة أخرى، فمنظرو النحو العربي لم يتبعوا منهجاً متعارفاً عليه في كلّ نحوهم، وإنما تشعب الدرس النحوي بين المدارس



النحوية، والتناقضات التي كانت بينها أوقعته في أزمة تنظيرية من حيث المنهج، فظهرت الخلافات النحوية التي لم يكن بعضها علميا خالصا وإنما قامت لاعتبارات سياسية أو فئوية أو شخصية جعلت من المنهج النحوي منهجا مأزوما من حيث طريقة البحث والتنظير وهذا ما دفعنا إلى طرح إشكالية التنظير في المدارس النحوية، فهل قامت هذه المدارس على منهج علمي دقيق في الاستقصاء والبحث؟ وما أشكال الخلاف بينها وما أثره على الدرس النحوي؟ .

### 1- تأزم المنهج وظهور بوادر الخلاف النحوي:

لقد بدأ النحو العربي وصفيا يعالج اللغة في مواطنها فنشأ نشأة سوية، ممّا مهد لاستقراء المادة اللغوية واستنباط قواعدها، وكان هذا عمل النحاة الأوائل أمثال الخليل والكسائي وأبو عمرو ابن العلاء وغيرهم فوُلد النحو ولادة طبيعية جعلته يعالج الواقع اللغوي معالجة مباشرة، ولعلّ "منهج البحث في مدرسة الكوفة التقليدية في بداية نشأتها كان أقرب إلى المنهج الوصفي، لاعتماد الكوفيين أساسا على المسموع وبخاصة النصوص وعدم إخضاعها كليّة إلى القواعد؛ بل استنباط القواعد منها وتوجيههم نصوص القرآن واللغة والأدب هذا المنحى من المنهج، وعدم تعويلهم الكبير على التأويلات البعيدة المتكلفة"<sup>1</sup>.

فالمنهج النحوي في بداياته كان قائمًا على جملة من الضوابط الدقيقة التي شُيّد على أساسها صرح النحو العربي، وبه عرفت بواكيره وأينعت ثماره الأولى بعيدًا عن كلّ إشكالات أو تُرّهات نحوية أو لغوية ويمكننا أن نجملها فيما يلي:

- 1- الاعتماد على النقل المباشر ومعايشة الواقع اللغوي.
- 2- تناول الظواهر اللغوية على أساس شكلي ظاهري محض.
- 3- استقراء المادة اللغوية من مصادرها الأصلية عن طريق السماع والمشاهدة.
- 4- استعمال القياس البعيد لعدم تعارضه مع النص.
- 5- الابتعاد عن التأويلات البعيدة، والتأني عن التكلّف .
- 6- إخضاع القاعدة وتعديلها حتى تتناسب مع المسموع.
- 7- تفسير النصوص اللغوية وحتى القرآنية تفسيرًا ظاهريًا.
- 8- الابتعاد عن روح المنطق.

لكن مع مرور الوقت بدأ الانزياح عن جملة هذه المبادئ التنظيرية، ممّا أوقع الدرس النحوي في أزمة منهجية خانقة، فتشعبت اتجاهاته وآراؤه ونظرياته ومدارسه، ولعلّ مصطلح مدرسة يقودنا إلى الحديث عن المدارس النحوية، ويمكننا أن نطرح السؤال التالي: هل كانت المدارس النحوية تحمل المفهوم الحقيقي لمعنى مدرسة من حيث الفكرة وطريقة التنظير والخضوع للمنهج؟.



إن المدرسة في تعريفها " اتجاه فكري أو مذهب أدبي أو فلسفي، ينتهي إليه أعضاء من سوية عالية ينتصرون لها ويتقيدون بتعاليمها ويسعون إلى نشر مبادئها".<sup>2</sup> فالمدرسة تشير إلى الرباط الموجود بين المنتمين فهي هيكل ينظم جماعة من الناس تحت مظلة فكرية معينة، ويقترب من هذا المصطلح مصطلحا المذهب والنزعة".\*

وتبعا لتعريف مفهوم المدرسة فإنه يمكننا تعريف المدرسة النحوية أنها تعني: "وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رباط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو، ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج، والتابعون أو المريدون الذين يقتفون خطاه ويتبنون منهجه، ويعملون على تطويره والدفاع عنه فاستمرار النظرية أو المنهج ودوامها عبر السنين شرط أساسي لتكوين المدرسة التي لا يمكن أن تستحق هذا الاسم أو يعترف بوجودها بمجرد مولد النظرية أو خلقها حتى تعيش ويكتب لها البقاء لبعض الوقت بين المريدين".<sup>3</sup> وعليه مفهوم المدارس النحوية يخضع إلى وجود:

- 1- وحدة الفكرة.
- 2- وحدة المنهج.
- 3- وجود الرائد أو المنظر الذي يرسم حدود الدرس النحوي.
- 4- وجود التابعين أو المريدين الذين يقتفون أثر شيخهم أو منظرهم.
- 5- العمل على تطوير المنهج والدفاع عنه.
- 6- استمرار هذا المنهج عبر السنين.

والمدارس النحوية اتخذت كل واحدة منها اسم منطقة معينة على أساس تقسيم جغرافي محض، رغم اختلاف بعض النحاة داخل المدرسة الواحدة في الرؤيا والاتجاه والمنهج، لذلك " وجود جماعة من الدارسين في مكان واحد لا يكفي مطلقا لتشكيل مدرسة، أو لأحقية ربطهم جميعا برباط واحد، اللهم إلا إذا وجد الخيط الذي يصل بينهم والخطة أو النظرية التي يشتركون في تطبيقها، وعلى هذا يكون المرشح لأحقيتهم اسم مدرسة ليس وجودهم في مكان واحد؛ وإنما اشتراكهم في خط فكري معين".<sup>4</sup>

وإذا تأملنا تصنيفات القدامى لأعلام النحو ومدارسه نجد أنهم لم يشيروا إشارة واضحة إلى استقلالية هذه المدارس أو المذاهب، كما جاء عند بعضهم من التسميات استقلالا فكريا أو منهجيا ومن ذلك صنيع ابن النديم في "الفهرست" والسيرافي في "أخبار النحويين واللغويين" والزبيدي في "طبقات النحويين واللغويين"، فقد قسم هؤلاء على أساس السبق الزمني وليس العلمي، لذلك لم تتضح معالم الخط الفكري لدى بعض هذه المدارس، وإن كان شوقي ضيف يقر بأن الكوفة شكّلت مذهباً مستقلاً في التنظير للدرس النحوي، وقد ردّ عليه علي مزهر الياسري حيث يقول: "ونحن لا نرى في هذا الإجماع الذي رآه والذي رأيناه ما يدعو إلى المبالغة وإطلاق مصطلح المدرسة الحديثة على ما لم تتحقق فيه شروطه، وليس فيما أورده أبو البركات الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ما يبيح ذلك".<sup>5</sup>



وعليه نلمس جملة من الاختلافات حتى داخل المدرسة الواحدة، فنجد في كثير من الأحيان بصريين ينضمون إلى المدرسة الكوفية، وكوفيين ينضمون إلى المدرسة البصرية ومثل ذلك: اختلاف الكسائي والفراء اللذان ينتميان إلى المدرسة الكوفية في كثير من مسائل النحو، "وفي حالة أخرى نجد سيبويه والخليل يريان رأيا مناقضا لرأي الأخفش والمازني والزيادي والمبرد وكلهم بصريون".<sup>6</sup>

إذن " فليس الصّراع صراع مناهج مختلفة وأفكار متعارضة؛ بل هو صراع اجتهاد أشخاص... وإنّ الخلاف في المسائل النّحوية وقع بين البصريين أنفسهم، ووصل حد التّأليف فيه، فقد ألف محمد ابن يزيد المبرد زعيم البصريين في عصره كتابا سماه "الردّ على سيبويه... وانتصر ابن ولادّ لسيبويه، وردّ على المبرد في كتابه: الانتصار لسيبويه".<sup>7</sup>

والأمثلة على هذه الخلافات داخل المدرسة الواحدة بين النّحويين كثيرة جدّا، ومنهم من كان ينأى برأيه عن غيره من النّحويين فيرى في المسألة رأيا منفردًا. "وهكذا يتّضح لنا أنّه لم يكن هناك خط تفكيري متّصل في دراسة اللّغة وقواعدها وإنّما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ متنوعة يختلط بعضها ببعض، بل وربّما ناقض بعضها بعضا آخر. وإنّه لمن الصعب أن نقرر أنّه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف".<sup>8</sup>

فالمشكلة مشكلة منهج وطريقة البحث في اللّغة التي طغت عليها في بعض الأحيان الفردانية في تععيد القواعد وتأصيل الفكر النّحوي، ممّا أدخل النّحو في جدل الخصومة النّحوية بين الأفراد فما بالك بين المدارس، وليس هناك "ما يميز لنا مذهبنا واضح المعالم ناهيك عن أنّه يفرد مدرسة لها منهجها الفكري، لأنّ الأسس التي اعتمد عليها البصريون في درسيهم اعتمد عليها الكوفيون أيضا، فقد صدروا جميعا عن أصول مشتركة هي السّماع والقياس والعلة واستدل كلّ منهم بها على تصحيح مباحثه، وتناول ما تفرّج عنها من القول بالعامل والتأويل والحذف والتقدير وما إليها".<sup>9</sup>

فالاتّجاه والمذهبية كانت سمة غالبية عند جلّ النّحاة إذا لم نقل كلّهم، ولم تتفق المدارس المعروفة على منهجية علمية واضحة في طريقة البحث في اللّغة إلاّ شذرات عند بعض الشّيوخ وتلاميذهم، وفي هذا السّياق يقول كمال بشر: "وليس يعترض علينا بوجود مناهج أو طرائق للبحث واضحة المعالم ممثلة فيما أتى به كل من المدرستين الكبيرتين: البصرة والكوفة من أساليب، ذلك لأنّ ما سجلناه من قصور ونقص في أسلوب دراسة اللّغة ينطبق عليهما دون تفریق، فليس لإحدى المدرستين منهج بالمعنى الدقيق. وإنّما لكل منهما مجموعة من الاتّجاهات التي يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى".<sup>10</sup>

فعدم وجود رؤية فكرية موحدة عند نحاة البصرة أو الكوفة خلّف نوعا من اللانسجام بين شيوخ هذه المدارس، "فطريقة البحث عندهم اتّسمت بعدم التّكامل وبالخلط بين المبادئ اللّغوية والفلسفية وغيرها، كما اتّسمت بعدم الالتزام بخط فكري واحد".<sup>11</sup>



ويقرّ كمال بشر صراحة في رفضه لمسألة المدرسة الفكرية بمفهومها الحديث ومنهجها في البحث فيقول: "ليست هناك في رأينا مدارس لغوية كوفية أو بصرية أو غيرهما، وإنما هناك مجموعات من الدّارسين عاشت كل مجموعة في مدينة مختلفة، فهي إذن مدارس جغرافية لا علمية"<sup>12</sup>.

فالقول بجغرافية المدارس عند بعض الدّارسين المحدثين جعلهم لا يطلقون على الكوفة والبصرة اسم مدارس علمية، لأنّه لم يكن هناك فرق بينهما في أصول النّحو وأساسه "بل هو خلاف في عدد من المسائل حصرها ابن الأنباري في إحدى وعشرين ومئة مسألة، تنقص أو تزيد عند غيره ممّن تناولوا هذا الموضوع، وهي جميعها لا ترسم معالم منهج خاص في طبيعة الدّرس"<sup>13</sup>.

ونضيف إلى ذلك أنّ الخلاف لم يكن على أساس منهجي بحث، ولم يكن في أسس الدّرس في حدّ ذاته، وإنما كان نتيجة أسباب فرعية تتعلق غالبا بالقياس والعلّة والاحتجاج وغيرها، وهذا لا يعني اتّفاق كل أهل البصرة أو الكوفة عليها، فغالبا ما نجد بصريا قد وافق منهج الكوفة أو العكس، أو قد خالف رأيا وعارضه لواحد من أهل بيئته .

ولا عجب بعد هذا أن نجد بعض الدّارسين يرفضون تسميات المدارس، ويرون أن أصول النّحو العربيّ ومناهجه واحدة، وإنما هناك اختلافات في طريقة تقديم الدّرس وفروعه ويبرّر ذلك علي مزهر الياسري في قوله: " أمّا ما قيل بعد ذلك عن مدرسة الأندلس أو مدرسة مصر فضرب من الاختلاف لا ينهض عليه دليل؛ لأنّ النّحو العربيّ في بيئاته المختلفة منهج واحد له أصول ثابتة وأدوات معروفة، وما الخلاف الحاصل بين النّحاة إلّا خلاف في طبيعة استعمال هذه الأدوات والنتائج التي يتوصل إليها في أجزاء الدّرس لا في حقائقه الكلية"<sup>14</sup>.

## 2- الخلافات النّحوية وأسبابها:

إنّ مردّ هذه الاختلافات النّحوية يعود إلى أزمة منهجية بحثة وُلدت بعد أزمة خلافة في الدّرس النّحوي، ممّا جعله يتشعب إلى آراء وأقوال ونظرات مختلفة حتّى في المسألة الواحدة، جعلت متعلّميه في حيرة من أمرهم، والخلافات النّحوية إنّما بدأت داخل المدرسة الواحدة وأخذت أشكالا جريئة بين نحاة البصرة أنفسهم منذ بداياتها الأولى، ومن ذلك اختلاف سيبويه في كتابه مع أستاذه الخليل ومع يونس بن حبيب، وكذلك خلافات الكسائي والفراء الكوفيين رغم أنّها ينتميان إلى رقعة جغرافية واحدة، ولا نريد أن نركز على هذه الخلافات الجزئية بين النّحاة من المدرسة الواحدة، ولكن نحاول أن نميط اللّثام عن الخلافات النّحوية بين البصريين والكوفيين، وأهم الفروق الموجودة بينهما من حيث المنهج ويمكن أن نجملها فيما يأتي:

1- تشدّد البصريون في فصاحة العرب الذين أخذت عنهم اللّغة والشّعر، وتساهل الكوفيون في ذلك حتّى أنّهم كانوا يأخذون عن الأعراب الذين سكنوا الحواضر.



- 2- توسّع الكوفيون في قبول القراءات القرآنية، وذلك ليس ناتجا عن تقديسهم إياها وحسن تقبلهم لها وإنما بسبب ما عرف عنهم من توسع في أصول اللّغة وقياسهم على القليل والنّادر والاعتداد بالمثل الواحد.
- 3- اشترط البصريون الأمثلة الكثيرة والتداول للكلمة بين ألسنة الأعراب الفصحاء لبناء القاعدة، بينما الكوفيون لم يشترطوا ذلك وبنو القاعدة على القلة، لذلك عنيوا بالأشعار والأقوال الشاذة، حيث قيل عنهم: "عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلا"<sup>15</sup>.
- 4- كثرة التّقديرات والتّأويلات عند البصريين وهذا ناتج عن محاولتهم إخضاع الأمثلة العربيّة لأصول قواعدهم وأقيستهم، بينما الكوفيون كانوا يأخذون على الظّاهر.
- 5- توسّع البصريون في القياس والمنطق وأطلقوا العنان لذلك، أمّا الكوفيون فلم يتوسعوا توسّع البصريين لأنّهم كانوا أهل شعر ورواية.

هذه بعض الخلافات الجوهرية من حيث المنهج المتّبع في تقصي المادة اللّغوية، ولم تكن أبداً خلافات طاغية للسّطح، وإنّما كانت تعبر عن اجتهادات فردية لدى شيوخ البصريين والكوفيين، ولكن تحولت فيما بعد إلى خلافات جوهرية، "وتاريخ النّحو العربي كلّه قد تأسس بعد ذلك على الخلاف بينهم، وأغلب الظنّ أنّ صورة الخلاف كما نعرفها عن المدرستين قد شكلها نحويون متأخرون"<sup>16</sup>.

لقد كانت هناك جملة من الأسباب الموضوعية التي عمّقت الفجوة بين النّحاة وخصوصا البصريين والكوفيين، ويمكن أن نُرجع أهم أسباب الخلاف بينهما إلى ما يلي:

- 1- ميل الأمراء العبّاسيين إلى فئة على حساب الأخرى: فقد كان ميلهم إلى الكوفيين واضحًا بحكم أنّ الكوفة شيعية وأكثر إخلاصا للعباسيين من أهل البصرة، فقرّبهم الحكام ورفعوا مقامهم ونالوا عندهم الحظوة، وقد كان شيخ المدرسة الكوفية متمثلاً في الكسائي مقرباً من الخليفة هارون الرشيد، ناهيك أنّه مؤدّب ولديه الأميين والمأمون، فكان الكوفيون "إذا أنسبوا من الخليفة تقرّباً من بصري حاولوا الانتقاص من علمه، وذلك بالطعن في معرفته للنّحو"<sup>17</sup>.

وأوضح شاهد على ذلك ما فعله يحيى بن خالد البرمكي، فقد جمع بين سيبويه إمام البصريين والكسائي شيخ الكوفيين، ودارت بينهما ما يُعرف بالمسألة الزنبورية في كتب النّحو وقد رواها ابن هشام الأنصاري وهذا نصّها: قالت العرب: "قد كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الرّزّبور فإذا هو هي"، وقالوا أيضاً: "فإذا هو إياها" وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي، وكان من خبرهما أنّ سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما، فجعل لذلك يوماً فلما حضر سيبويه... قال له الكسائي: تسألني أو أسألك؟ فقال له سيبويه: سل أنت فسأله عن هذا المثل فقال سيبويه: "فإذا هو هي" ولا



يجوز النَّصْب وسأله عن أمثال ذلك نحو "خرجت فإذا عبد الله القائم أو القائم" فقال له: كل ذلك بالرفع فقال الكسائي: العرب ترفع كل ذلك وتنصب. فقال يحيى: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفر:

أنصفت. فأحضروا فوافقوا الكسائي فاستكان سيبويه فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم فخرج إلى فارس فأقام بها حتى مات<sup>18</sup>.

وكان العرب الذين دخلوا مجلسهم قد وافقوا الكسائي لعلمهم منزله الكسائي عند الرشيد "ويقال أنهم قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب. وإن سيبويه قال ليحيى: مرهم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به"<sup>19</sup>. ولعل قول أبي عثمان المازني: "دخلت بغداد فألقيت عليّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهم"<sup>20</sup> ما يفسر هذه القضية، وهذا ما تمّ مع سيبويه.

وقد انتصر له ابن هشام في قوله "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه وهو "فإذا هو هي". هذا هو وجه الكلام مثل: (فإذا هي بيضاء) (فإذا هي حية) وأما (فإذا هو إياها) إن ثبت فخرج عن القياس... وإن تكلم بعض العرب به"<sup>21</sup>.

إذن فالسياسة كان لها دورها في هذا الخلاف النحوي بقرب الكوفيين من مجالس الأمراء واشتد هذا الخلاف "لما قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصوهم بتربية أولادهم والإغداق عليهم من فضلهم، إذ كان أهل الكوفة بالجملة أخلص لهم وأحسن سابقة معهم على عكس أهل البصرة فاجتهد المقربون في التمسك بدنياهم التي نالوها، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين يفوقونهم علمًا فحالوا بينهم وبين النجاح المادي أو المعنوي بكل ما يستطيعون من قوة، وإذا كان لبصري كالأصمعي مثلًا حظوة عند الخليفة ولم يقدروا على إبعاده ماديا اجتهدوا في الغض من علمه"<sup>22</sup>.

والأمثلة عن هذا الخلاف النحوي كثيرة في مجالس الحكام، والتي تفضي وتفصح عن العصبية التي كانت سائدة بين النحويين، والتي غداها أهل السياسة في مجالسهم، فرفعوا شأن الكوفيين حتى قيل "أنّ الرؤاسي شيخ الكسائي أقام بالبصرة فلم يرتفع له فيها ذكر ولا عدّ علمه شيئاً إزاء علم البصريين"<sup>23</sup>. فالسياسة شدت أزر الكوفيين وصنعت منهم شيوخا ورجالا كوّنوا مذهباً شاكل المذهب البصري، ولولا حضوتهم وقربهم من البلاط لما ساجلوا وناظروا وجادلوا البصريين في مواطن كثيرة، "إذ علموا علم اليقين أنّ علمهم إزاء علم البصريين قليل"<sup>24</sup>.

2-العصبية للأمصار والبلدان: كان الكوفيون متعصبين للكوفة وشيوخها، ومثلهم البصريون وكلاهما يفاخر خصمه، وكان التكتل استجابة للعصبية البلدية حتى أنّ الجاحظ "عدّد مفاخر البصرة على الكوفة. فقال: وهؤلاء يأتونكم بفلان وفلان وسيبويه الذي اعتمدتم على كتبه وجحدتم فضله"<sup>25</sup>، ووصل الأمر إلى درجة



اسم ولقب المؤلف المرسل: د. جمال سنوسي / الصفحات: من 31 إلى 48

Available online at <https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/715>

التأليف حرصا منهم على رفع أحد المصريين على الآخر، فقد ألف "الهيثم ابن عدي الكوفي (ت209) كتابا سماه "فخر أهل الكوفة على أهل البصرة".<sup>26</sup> وأراد ثعلب (الكوفي) أن يقرأ على المبرد البصري "فأنكر عليه أصحابه الكوفيون وقالوا مثلك لا يصلح أن يمضي إلى بصري فيقال غدا: إنه تلميذه، فاستجاب لهم عصبية وحرَم نفسه الخير".<sup>27</sup>

فالعصبية للبلد قد خالطت النفوس وسكنتها، واحتدم الصراع بين النحاة، ومن طرائف ما يروى فيها: "لما أصاب الكسائي الوضع (البرص)، كره الرّشيد ملازمته أولاده، فأمره أن يختار لهم من ينوب عنه ممن يرضاه، وقال: "إنك كبرت ولسنا نقطع راتبك"، فدافعهم خوفا أن يأتيهم برجل يغلب على موضعه، إلى أن ضيق الأمر عليه وشدّد وقيل له: "إن لم تأت برجل من أصحابك اخترنا لهم من يصلح"، وكان بلغه أنّ سيوبه يريد الشخوص إلى بغداد والأخفش فقلق لذلك، وعزم أن يدخل عليهم من لا يخشى غائلته فقال لعلي الأحمر: "هل فيك خير؟" قال: "نعم" قال: "قد عزمت على أن أستخلفك على أولاد الرّشيد". فقال الأحمر: "لعلي لا أفي بما يحتاجون إليه!". فقال الكسائي: "إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتين في النحو واثنتين من معاني الشعر وأحرف من اللغة، وأنا ألقنك ذلك كل يوم قبل أن تأتيهم فتحفظه وتعلمهم وكذلك كان ... وقد اعترض أصحاب الرّشيد وقالوا إنّما اخترت رجلا من أهل النوبة (الجند) وليس متقدما في العلم، فدافعهم وشهد له، ولم يزل الأحمر يتعلم من الكسائي ويعلم أبناء الرّشيد حتى صار مع طول الأيام نحويا".<sup>28</sup>

وهذا خبر يكشف ويظهر بصدق ما كان من تعصّب للأمصار، فكانوا يحطون من قيمة خصومهم ويشكّون في كل ما ينقل عنهم، ويتمسكون ويتعصبون لرأيهم حتى ولو استبان ضعفه أو خطؤه، وكانوا يتعاملون على بعضهم بعضا إلى درجة الهجاء النحوي وفيه اعتداد بعلمهم ومكانة شيوخهم ورمي للطرف الآخر بالجهل وضعف الرأي ونقصان الحجّة، ولما كان الكسائي يسمع الشاذ والضّرورات وشعر غير أهل الفصاحة ويقيس عليه ضاق بقياسه وسماعه اليزيدي البصري\* فقال فيه وفي أتباعه:

كنا نقيس النّحو فيما مضى	على لسان العَرَبِ الأوّل
فجاءنا قوم يقيسونه	على لغى أشياخ قَطْرَ بِل
فكلّهم يعمل في نقض ما	به يُصَابُ الحقُّ لا يأتلي
إنّ الكسائيّ وأشياءه	يرقون في النّحو إلى أسفل <sup>29</sup>

ومما قاله أيضا مادحا نحويّ البصرة ويهجو الكسائي وأصحابه:

يا طالب النّحو ألا فابكه	بعد أبي عمروحة عاد
وابن أبي إسحاق في علمه	والزّين في المشهد والنّادي
عيسى وأشباهه لعيسى وهل	يأتي بهم دهرٌ بأنداد...



نَادِ بِأَعْلَى شَرَفٍ نَادِ  
عَنْقَاءً أودت ذات إصغادِ  
من بين أغتامٍ وأوغادِ  
لئامِ أباءٍ وأجدادِ  
قياسُ سوءٍ غير مُنقادِ  
أعمارُ عادٍ في أبي جادِ  
في النَّحو حارٍ غير مِرْدادِ  
مثل سَرابِ البيدِ للصَّادِ<sup>30</sup>

قَلْ لِمَنْ يَطْلُبُ علماً: أَلَا  
يا ضيعةَ النَّحو به مُغْرِبُ  
أفسدهُ قومٌ وأزروا به  
ذوي مِرَاءٍ وذوي كُنْزِةِ  
لهم قياسُ أحدثوه هُمُ  
فهم من النَّحو ولو عُمرُوا  
أمَّا الكسائي فذاك امرؤُ  
وهو لمن يأتيه جهلاً به

ولعلَّ أبيات اليزيدي تعكس واقع التعصب للبلد، وشراسة الصِّراع بين النَّحويين، وعمق الخلاف النَّحوي بينهم في المسألة الواحدة، وعدم الانصياع للحق والعلم والتشبث بالرأي ومجانبة الصواب.

3- تععيد القواعد: ويتضح هذا جلياً في المنهج المتبع عند كلاً المذهبيين، فقد تشدد البصريون في السَّماع عن الأعراب الفصحاء ممَّن سلمت سلاتهم اللغوية، وعُرف عنهم نقاء ألسنتهم، بينما الكوفيون توسعوا في أمر السَّماع وفي رواية الأشعار خاصة، ولم يتوانوا في الأخذ عن بعض الحضر ممَّن خالط لسانهم لسان غيرهم فكانوا يقيسون على القليل والشاذ ويجعلونه أصلاً ويبوبوا عليه.

وقد عاب عليهم البصريون ذلك حتَّى قيل في الكسائي: إنَّه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضَّرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتَّى أفسد النَّحو "وكان هذا بدءاً لخلاف واسع بين المدرستين، فالبصرة تشدَّد في فصاحة العربيِّ الذي تُأخذ عنه اللُّغة والشَّعر، والكوفة تتساهل فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق؛ ممَّا جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله: "نحن نأخذ اللُّغة عن حرشة (أكلة) الضَّبَّاب وأكلة اليرابيع (أي البدو الخالص)، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ (أي عرب المدن)".<sup>31</sup>

إنَّ توسُّع الكوفيين في الرِّواية عن العرب انتقده نحاة البصرة، واعتبروه خروجاً عن القواعد العامة، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، ممَّا خرج على قواعد البصريين وأقيستهم فنعتوه بالخطأ والغلط...، ممَّا أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم".<sup>32</sup>



وعليه تععيد أصول النحو وقواعده خلاف آخر يضاف إلى المذهبين، ممّا أدى إلى الخلاف في كثير من المسائل النحوية، فتشعب بذلك النحو تشعبا رهيبا، حتى أنّك تجد الآراء المتعددة في المسألة الواحدة بحجج وتعاليل مختلفة، فلا تدري أيها أقرب إلى الصواب، وبأي الرأي تأخذ واختلاف الأصول أدى بدوره إلى اختلاف في الفروع عندهم. "ودراسة مسائل الخلاف تُظهر أن النحاة كانوا يختلفون في مدى تطبيق نظرية النحو وأحكامه في موازاة المسموع عن العرب"<sup>33</sup>، ومدى تععيد هذا المسموع واختلافهم في ذلك.

4- اختلاف الشواهد النحوية: ومن ذلك احتجاجهم بشواهد قد تعتبر ضعيفة عند الطرف الآخر، كأن يكون البيت شاذًا أو مجهول القائل أو فيه ضرورة أو مصنوع، هذه الفوضى في الشواهد النحوية "جعلت جماعة تحتج بكلام قبيلة أسد وتميم، وأخرى تحتج بكلام القرشيين، وأخرى بكلام قبيلة عربية إذا كان احتجاجه بكلامها يدعم نظرية خالف بها نحويا آخر"<sup>34</sup>، ولم يختلفوا في القرآن والحديث فهو ثابت عندهم إلا إخراج الآيات وتأويلها وقد سئل أبو عمرو ابن العلاء وكان متشدداً في القياس من أحد معاصريه، "أخبرني عمّا وضعت ممّا سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: لا، فقال له: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"<sup>35</sup>.

هذا الاحتجاج بالشاهد "نشأ عنه كثير من الخلاف في تفسير كثير من الظواهر اللغوية وأدى إلى تباين في التخرّج الإعرابي، فهذا يعمل بناء على استشهاد وذاك لا يعمل بناء على استشهاد مضاد"<sup>36</sup>.  
ومسألة الشواهد النحوية تقودنا إلى مسألة الرواية وظهور الرواة غير الموثوق بروايتهم كخلف الأحمر وحماد الراوية. يقول خلف الأحمر: أتيت الكوفة لأكتب عنهم الشعر فدخلوا عليّ به، فكنيت أعطيهم المنحول وأخذ الصّحيح ثمّ مرضت، فقلت لهم: ويلكم أنا تائب إلى الله تعالى هذا الشعر لي، فلم يقبلوا مني وبقي منسوباً إلى العرب لهذا السّبب"<sup>37</sup>.

ويتّضح من كلام خلف الأحمر انتشار فوضى الرواية والتي أدت في كثير من الأحيان إلى تعميق الخلافات النحوية في التعليل والتخرّج، ممّا أزهق النحويين وسعهم إلى تلمس الصّحيح والزائف منه. واحتدام التنافس بين النحويين أدى إلى تغيير بعضهم لبعض روايات المدرسة الأخرى فأدى إلى اضطراب النصوص والشواهد والتشكك فيها. يقول محمد عيد مدعماً هذا الرأي: "فما القواعد في واقع الأمر إلاّ سبيل لوصف النصوص وبيان ظواهرها، ولكنّ النحاة الدارسين سعوا بينها بالوقعية والنزاع، فوقفوا في صف الأولى نصره لها على الثانية، فوقعت النصوص في شديد حرج، واضطربت بين أيديهم بالصنعة أو التخطئة أو التحريف أو التخرّج"<sup>38</sup>.

ومرّد هذا كلّه إلى اشتداد المنافسة بينهم، "والتّعصب للرأي ورفض الشاهد أو قبوله تبعاً لإخراجاتهم النحوية. فالشواهد وخصوصاً الشعرية منها كثر فيها الانتحال فلم يكن كلّ رواة اللّغة أهل ثقة فيما يروون



فظهر اللبس فيها، ومن ذلك نذكر للتوضيح "قول الألاحقي سألني سيبويه: هل تحفظ للعرب شاهدا على إعمال فَعِل؟ قال فوضعت له هذا البيت:

حِذِرْ أُمُورًا لَا تُضْهِرُ وَأَمِّنْ      مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ"<sup>39</sup>.

5- كثرة الآراء: غلب على كتب النحو والتحوين كثرة الآراء وتعارضها في الشاهد الواحد والمسألة الواحدة نتيجة لهذا الخلاف، فقلما اجتمع رأيان على سبيل واحد إلا ما تعارف عندهما من أمور البداهة التي لا يختلف فيها اثنان، أما جملة المسائل الأخرى فلبعضهم إخراجات عجيبة خرجت عن منطلق اللغة إلى البحث عن التعليل والإعراب، خصوصاً عند المتأخرين من النحاة. يبين عباس حسن هذه القضية فيقول: "في مقدمة هذه المشكلات تعدد الآراء النحوية في المسألة الواحدة، واختلاف الأحكام فيها، حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: أن هناك رأياً آخرأ يناقضه من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع والجري وراء هذا التقيض، ذلك أنه يعلم من طول ممارسته النحو والتظر في قواعده أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين أو آراء متعارضة حتى أولياته وما يجري مجرى البداءة العلمية"<sup>40</sup>.

إن كثرة الآراء أدت إلى كثرة التخريجات النحوية وتضاربها مع التمسك بصحتها وإبطال الرأي المخالف والذي ساعد على كثرة الآراء إضافة إلى العصبية للرأي طواعية اللغة ومرونتها، فاللغة العربية من بين أكثر اللغات طواعية لأداء المعنى بوجوه مختلفة، ومن ذلك مثلا نذكر الاختصار والحذف في الكلام، ومخاطبة الواحد بلفظ الجمع، والإعلال والإبدال والإدغام وغيرها من ضروب النحو والصرف كتقديم المؤخر وتأخير المتقدم لأغراض بلاغية جمالية، وكان لهذه المرونة اللغوية وطواعية اللغة في الاستعمالات اللسانية عند العرب وخصوصا الشعراء منهم أثر بارز في التأويلات النحوية، فجاءت بذلك متعارضة ومتباينة ومختلفة في جملتها حتى وصلت ضروبا من التخريجات التي لا فائدة ترجى منها لأنهم ألفوا "أن يخلقوا لأنفسهم جوا من المناقشات العجيبة حتى في مسائل لا تخطر على بال أحد أنها تكون موضع مناقشة، وليست هذه المناقشات من النحو في شيء"<sup>41</sup>.

ومن هذه الأوهام النحوية كما سماها عباس حسن والتي يرى أن العرب لم تقل بها ولم تحلل الأمور هذا التحليل المستغرب والعجيب والذي لا سند يدعمها قولهم: "حينما يتحدثون عن الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر يذكرون أن من بينها "لكن"، وإلف النقاش والجدل يجعلهم يبحثون في أصل "لكن" مع أن العرب لا تعرف إلا معنى "لكن"، وهو أنها حرف يفيد الاستدراك والتوكيد وينصب الاسم بعده، أما النحاة فإنهم يقولون في أصل وضعها أقوالا ويختلفون على الأوجه التالية:



أ- لكن ليست مركبة فهي كلمة واحدة.

ب - أصلها: لكنُّ. أن، فطرحت الهمزة للتخفيف، وطرحت نون لكن للساكنين كما في قول الشاعر:

ولستُ بآتيه ولا أستطيعه      ولاك اسقيني إن كان مأوك ذا فضلٍ .

ج- مركبة من لا وإن والكاف الزائدة، وحذفت همزة إن تخفيفا ونقلنا حركتها إلى الكاف".<sup>42</sup>

وما هذه إلا صورة موجزة للاختلافات في الآراء التي وسّعت في المسألة الواحدة آراءً لم تفد المتعلمين في شيء، وإنما شتتت ذهنهم وضيقت صدورهم بحفظها وتقبلها وفهم مدلولاتها ويثور عباس حسن صراحة عليها في قوله: "مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد اليوم في أنه آفة من آفات النحو وشائبة من شوائبه يجب البدار إلى القضاء عليها في غير تردد ولا تريث وتحرير عقل المتعلمين من شرورها، والاحتفاظ بالوقت والجهد في غير هذا الوهم المنبث في ثنايا المراجع النحوية المطولة".<sup>43</sup>

6-المبالغة في الصنعة النحوية وقضية الإيجاز والمنع: بالغ النحاة البصريون والكوفيون في تخريج القواعد، حتى غدا النحو صناعة لها محترفوها، فبعد المتأخرون خصوصا عن الواقع اللغوي وأخضعوا النحو للقياس، فكثرت التعليقات في كتبهم حتى أنهم لم يدعوا أسلوبا دون علة، وما خرج منها عن القاعدة حاولوا التعليل له أيضا، "وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة"<sup>44</sup>، وقالوا بالعلل الثواني والثالث فبعدوا بذلك عن الخطوط العريضة للمادة اللغوية وتشعبت بهم الطرق، فاختر كل واحد منهم طريقا ظنا منه أنه سيوصله للحقيقة، فصنعوا الكتب النحوية وأضافوا فيها من الشروحات شيئا كثيرا.

والصنعة النحوية تقودنا إلى مسألة مهمة من مسائل النحو وهي قضية المنع والإجازة فالبصريون منهجهم الغالب المنع في كثير من المسائل؛ لأنهم كانوا يتحزون كثرة الشاهد حتى يبوبوا عليه بابا من أبواب النحو أو يبنوا عليه قاعدة نحوية، بينما الكوفيون كان ديدنهم الإجازة والتوسع فيها لأنهم كانوا يقيسون على الشاهد والشاهدين ويتوسعون في القياس ويبنوا عليه أصل القاعدة، وأهم كتاب ألف في مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين هو كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري (ت 577هـ)، والذي جمع فيه أهم المسائل الخلافية بين المدرستين، "فكانت عدتها مائة وإحدى وعشرين مسألة".<sup>45</sup> "منها ثمان وثلاثون مسألة قال فيها الكوفيون بالإجازة وقال فيها البصريون بالمنع وسبع مسائل أخرى قال فيها البصريون بالإجازة وخالفهم الكوفيون بالمنع، والتوسع في الإجازة أظهر مسائل خلافية في قضايا نحوية كثيرة زادت من الهوة بين المنهجين في مسائل عديدة، وإن كان ابن الأنباري قد حاول في كتابه حصر وجوه الخلاف في هذه المسائل، إلا أنه يعاب عليه عدم أتباعه "للمنهج الذي رسمه في بداية كتابه بأن ينصف المذهبين، فأخذ على ابن الأنباري



أنّه أيّد مدرسة البصرة في معظم مسائل الكتاب، ولم يؤيّد الكوفيين إلاّ في سبع مسائل فقط<sup>46</sup>، ولكنّ هذا لا ينقص أبداً جهده في التّأليف في هذا الباب، لأنّه من أوائل من تطرّق إلى مسألة الخلاف النّحوي، وحاول حصرها في مسائل معينة والخروج برأي يرجح أحد المنهجين في هذه الخصومة النّحوية.

7- تشعب المصطلحات النّحوية: أمّا في مجال المصطلحات النّحوية " فقد كان الخلاف كبيرا بين الفريقين، حتّى شاع بين الدّارسين المتأخّرين أن هذا المصطلح بصري وذاك مصطلح كوفي"<sup>47</sup>. وقد كان الكسائيّ أوّل كوفي يخرج عن منهج البصريين منذ وفاة الخليل، وأخذ يخالفهم في آرائهم ويغير كثيرا من أصولهم، وبمجيء الفراء تعمّقت الفجوة بينهما. "فسلك طريق الكسائيّ وأخذ بمنهجه غير آبه بطعن البصريين، فاتّسع في القياس والرواية ومخالفه البصريين ليتمكّن للنحو الكوفي اتّخاذ صورته المميزة وشخصيته المستقلة في الأصول والمصطلحات"<sup>48</sup>.

والخصومة على المصطلح النّحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تغيير وتبديل مصطلحات البصريين "فظهرت بذلك مصطلحات كوفية في مقابل مصطلحات بصرية، ورفض الكوفيون بعض المصطلحات البصرية وأقاموا مصطلحات جديدة مكانها، ويمكن أن نلخصها في الجدول التّالي"<sup>49</sup>.

المصطلح الكوفي المقابل له	المصطلح البصري
المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول لأجله، المفعول معه	شبه المفعول، وليس عندهم مفعول إلاّ المفعول به
البدل: وقد سماه سيبويه أيضا عطف البيان	التّرجمة، التّبيين
التمييز	التّفسير وهو مصطلح للفراء
الصفة	النّعت
ما ينصرف وما لا ينصرف	ما يُجرى وما لا يُجرى
العطف	النّسق
التّوكيد والتّكرير	التّشديد
النّفي والإثبات	الجحد والإقرار
لا النّافية للجنس	لا التّبرئة
الأسماء الستة	الأسماء المضافة
حروف المعاني	الأدوات
الضمير	المكني



الفعل المتعدي	الفعل الواقع
همزة الوصل	الألف الخفيفة
اسم الفاعل	الفعل الدائم

هذه جملة من المصطلحات التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، والتي جعلت الكوفيين يغيرون كثيرا من المصطلحات ويتدعوا بعضها، فجاءوا بالخفض مكان الجرّ، أما في جانب علامات الإعراب فإنّ "مذهب البصريين على التّمييز بين علامات الإعراب والبناء، ولما لم يجد الكوفيون بداً من استخدام هذه الحركات بمصطلح الخليل وسيبويه فكروا في وسيلة للمخالفة، فرفضوا التّسليم بهذه الألقاب ولم يفرّقوا بين ما هو للبناء منها وما هو للإعراب"<sup>50</sup>، فجعلوا ألقاب الإعراب للبناء، فالمبني على الضّم يقولون عنه أنّه مرفوع والمبني على السّكون يقولون عنه أنّه مجزوم، وهذا أدى إلى خلط كبير في المصطلحات الذي أدى بدوره إلى استصعابها لدى المتعلّمين وأهملت بعضها مع مرور الوقت.

إذن فالخلاف النّحوي ظاهرة موجودة في النّحو العربيّ لا ينكرها إلاّ جاحد أو متعصب لرأي، ولا يمكن أن يُغضّ الطرف عنه أو عن نتائجه سواء السّلبية منها أو الإيجابية، وإن كانت الإيجابية منها أقلّ بقليل يمكننا حصرها فيما يلي:

1. اكتمال النّحو والصّرف وكثرة المؤلّفات فيهما، واهتمام النّاس بأخبار النّحاة وقصصهم والتي رويت فيها بعد، فاستفادت بذلك المكتبات العربيّة.
2. التّنظير للغة العربيّة في جميع وجوهها، ولم يتركوا بابا إلاّ طرقوه وأدلوها بدلائهم فيه.
3. استفادات العلوم الأخرى من علميّ النّحو والصّرف، وزيادة وجوه إعرابيّة كثيرة.
4. اكتساب العربيّة صفة الاستمرارية في قواعدها عبر الأجيال المتلاحقة.
5. خدمة النّص القرآني والفكر الإسلاميّ عامة.
6. تكوين المذاهب النّحوية والاتجاهات الفكرية.

أما إذا تطرقنا إلى الزّاوية الأخرى لهذا الخلاف فيمكننا القول: إنّه كان خلافا منهجيا في طريقة تقصي قواعد اللّغة العربيّة، وقد ظهر للعيان مع النّحاة المتأخّرين، فشقوا النّحو شقين متباينين يُغالب أحدهما الآخر، ولولا أن هذا الخلاف قد اشتدّ عوده لما ألّفت فيه التّأليف التي تعبر عن حجم البون بين البصريين والكوفيين خاصة، ويمكننا ذكر بعضها للتّدليل على مسألة الخلاف وما أدّت إليه فيما بعد من نتائج سلبية أيضا ومنها:<sup>51</sup>

- اختلاف النّحويين لثعلب (ت 291هـ).

- المسائل على مذهب النّحويين، ممّا اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (320هـ).



- المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النَّحَّاس (ت 338هـ).

- كتاب الاختلاف لعبيد الله الأزدي (ت 348هـ).

- الخلاف بين النَّحْوِيِّين لِلرَّمَانِي (384هـ).

- كفاية المتعلمين في اختلاف النَّحْوِيِّين لابن فارس (ت 395هـ).

هذه بعض كتب المتقدمين في مسألة الخلاف النَّحْوِي، ولعلَّ أهم مؤلف وصل إلينا هو كتاب: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" لابن الأنباري وقد جاء في مقدمته ما يلي: "سألوني أن أخص لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّ البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشَّافعي وأبي حنيفة ليكون أوَّل كتاب صَنَّف في علم العربيَّة على هذا الترتيب وألَّف على هذا الأسلوب؛ لأنَّه ترتيب لم يصنَّف عليه أحد من السَّلف ولا ألَّف عليه أحد من الخلف...، واعتمدت في النَّصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التَّعصب والإسراف".<sup>52</sup>

إنَّ هذه الخلافات نجمت عنها أضرار بليغة في الدَّرس اللُّغوي خصوصا النَّحْوِي منه، وأدَّى الإسراف والغلو فيها إلى إحداث فتن لغوية بين مريديه، فاستصعب النَّحْو على دارسيه نتيجة كثرة الآراء وتداخلها وتشعبها حتَّى لا يجد المتعلِّم بأبها يأخذ "وما زال نحو العربيَّة عند أهلها عسيرا غير يسير وعرا غير ممهد منحرفا إلى غير قصده لا يخلو من تعقيد ولا يسلم من انحراف، وما زال هذا النَّحْو مثار الشُّكوى من المعلِّمين والمتعلِّمين على السَّواء يبدؤونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية...، كلِّما توسعوا فيه اتَّسع أمامهم مجاله، وتشعبت مسالكه فشغلتهم فيه الوسيلة عن الغاية".<sup>53</sup> حتَّى قال عنه الخليل: "لا يصل أحد من علم النَّحْو إلى ما يحتاج إليه حتَّى يتعلَّم ما لا يحتاج إليه"<sup>54</sup>

وبناء على ما سبق يمكننا القول:

- التنظير للدَّرس النَّحْوِي بدأ وصفيا وأخضع النَّحْو لِللُّغة على خلاف المتأخرين من النَّحاة الذين أخضعوا اللُّغة للنَّحْو.

- افتقدت المدارس النَّحْوِيَّة إلى خط فكري واضح في التَّأصيل للدَّرس النَّحْوِي .

- الخلاف بين النَّحْوِيِّين وقع داخل المدرسة نفسها ومنهم من استأثر برأيه بعيدا عن خط شيوخه ومدرسته.

- الخلاف بين الكوفيين والبصريين لم يكن على أساس منهجي علمي بل من الكوفيين ما وافق البصريين والعكس صحيح.



- الخلافات النحوية كانت داخل المدرسة الواحدة بل بين الشيخ وتلميذه مثلما حدث بين الكسائي والفراء وهما من أبناء مدرسة واحدة.
- تاريخ النحو قُعد على أساس الخلافات النحوية بين مدرستي الكوفة والبصرة ودعمها نحاة متأخرون.
- السياسة كان لها دور في إذكاء الخلاف النحوي فانتصر العباسيون للكوفيين لأنهم من مواليهم وأنصارهم.
- العصبية للأمصار أزمّت الدرس النحوي فتعصب كل ذي بلد إلى بلده وأنكر على الأمصار الأخرى معرفتها بالنحو.
- وجود الآراء المتعددة شَعَب النحو وأصبح في المسألة الواحدة أكثر من رأي.
- كثرة الروايات عمق الخلاف النحوي واضطرب الشاهد وكثر الانتحال والتخريج النحوي.
- قضية الإيجاز والمنع حولت الدرس النحوي إلى مجرد صناعة لها محترفوها فأخضعوا النحو للقياس بعيدا عن الواقع اللغوي.
- تشعب المصطلحات النحوية بين الكوفة والبصرة أدى إلى اضطراب منهجي في الدرس النحوي فاستصعبه مريدوه.
- خلّفت مشكلات النحو مشكلة عويصة أخرى هي كيفية تعلّمه وتحمل تبعات هذا التعلّم، فتبرّم كثير منه واستصعبوه ونفروا من مسأله.

### هوامش البحث:

- <sup>1</sup> - علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986 ص: 15.
- <sup>2</sup> - محمد التنوخي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1999، ج1، ص: 774.
- \* المذهب طريقة أو معتقد يذهب إليه، فهو مجموعة من الآراء والنظريات، "وهو معتقد ديني أو مذهبي أو سياسي أو فلسفي يدعو له مؤسسة فيميل إليه المريدون فيرحبون به وينادون له"، ينظر المعجم المفصل، ص778، وأما النزعة فهي ميل أو اتجاه أو حركة ما لها ميولها نحو اتجاه أو مذهب ما وهي لا تأخذ منهجا معيناً وإنما تأخذ بآراء مذهب ما سابق لها.
- <sup>3</sup> - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب للنشر القاهرة، ط6، 1988، ص: 128.
- <sup>4</sup> - المرجع نفسه، ص: 128.
- <sup>5</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان، ط1، 2003 ص: 352، 353.
- <sup>6</sup> - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 130.
- <sup>7</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص: 355.
- <sup>8</sup> - كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر القاهرة، ط9، 1986، ص: 53.
- <sup>9</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص: 357.
- <sup>10</sup> - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص: 54.



- <sup>11</sup> - ينظر المرجع نفسه ، ص:54.
- <sup>12</sup> - المرجع نفسه، ص:54.
- <sup>13</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص:361.
- <sup>14</sup> - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب ص:368.
- <sup>15</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف القاهرة، ط7، 1968 ص: 162.
- <sup>16</sup> - عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية بيروت، 1980، ص: 109.
- <sup>17</sup> - أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، دارالكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1981 ص:128.
- <sup>18</sup> - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد معي الدين ، المكتبة العصرية، بيروت، 1991، ج1، ص: 104، 103
- <sup>19</sup> - المرجع نفسه، ص: 104.
- <sup>20</sup> - المرجع نفسه، ص: 106.
- <sup>21</sup> - المرجع نفسه، ص:106.
- <sup>22</sup> - سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت لبنان، دط، دت، ص: 45، 46.
- <sup>23</sup> - المرجع نفسه، ص:46.
- <sup>24</sup> - المرجع نفسه، ص:46.
- <sup>25</sup> - سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص:81.
- <sup>26</sup> - ينظر المرجع نفسه، ص:82.
- <sup>27</sup> - المرجع نفسه ، ص:84.
- <sup>28</sup> - المرجع نفسه، ص: 84، 85.
- <sup>29</sup> - أبو سعيد السيرافي، أخبار التّحويين والبصريين تح: طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1955، ص:35.
- <sup>30</sup> - المرجع نفسه، ص:32، 33.
- <sup>31</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:160.
- <sup>32</sup> - المرجع نفسه، ص:161.
- <sup>33</sup> - حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التّعليل في التّحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر، عمان، ط1، 2000، ص:189.
- <sup>34</sup> - أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ص:125.
- <sup>35</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص:27-28.
- <sup>36</sup> - أنيس فريحة، نظريات في اللّغة، ص:126.
- <sup>37</sup> - المرجع نفسه، ص:127.
- <sup>38</sup> - محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللّغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988، ص:69.
- <sup>39</sup> - أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتّعليم والتّثافة، مصر، 2012، ج2، ص:586.
- <sup>40</sup> - عباس حسن، اللّغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر 1966، ص:66، 67.
- <sup>41</sup> - محمد أحمد برانق ، النحو المنهجي، مطبعة البيان العربي، مصر، دط، دت، ص:43.



- 42 - محمد أحمد برانق، النحو المنهجي، ص: 43.
- 43 - عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف مصر، 1966، ص: 174.
- 44 - شوقي ضيف المدارس النحوية، ص: 82.
- 45 - عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص: 110.
- 46 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2002، ص: 38.
- 47 - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص: 160.
- 48 - المرجع نفسه، ص: 162.
- 49 - ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص: 162 .
- 50 - عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص: 185.
- 51 - ينظر سعيد الأفغاني من تاريخ النحو، ص 91، وعوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص: 155.
- 52 - ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 3.
- 53 - أحمد عبد الستار الجوّاري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984 ص: 9.
- 54 - عبد القادر مهبيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص: 148.